**دور السياسة المالية في تحقيق الأمن**

**الاقتصادي العراقي للسنوات 1990-2011**

**الأستاذ المساعد الدكتورة سلام الشامي**

**جامعة النهرين - كلية اقتصاديات الأعمال**

**مستخلص البحث.**

 ان توفير الاحتياجات الأساسية والحماية والضمان بالحد الادنى لمستوى المعيشة مضمون حتى في ظل الظروف الاستثنائية يعد مؤشرا لبعض الامن الاقتصادي، ولعل السياسة المالية في الدول التي تهيمن فيها على النشاط الاقتصادي تعد الاداة الرئيسة التي يمكنها ان تسهم في تحقيق الامن الاقتصادي وحيث ان الاقتصاد العراقي اقتصاد ريعي يعتمد على النفط في تمويل سياسته المالية، الامر الذي يجعل هذه السياسة عرضة للتقلبات والصدمات الخارجية، وتمحورت اشكالية البحث حول امكانية السياسة المالية في تحقيق الامن الاقتصادي، وقد تم تبني فرضية مفادها الاختلال في نمطية العلاقة بين السياسة المالية ومؤشرات الامن الاقتصادي .

 تبين ومن خلال الاختبارات الاحصائية الارتباط، واختبار (Chow) للتغير في نمط العلاقة بين متغيرات البحث ان فترتي البحث اختلفتا في نمط العلاقة بفعل التغيرات السياسية والاقتصادية والاجتماعية وقد عُزز البحث باختبارات قياسية (السكون) والتكامل المشترك، للتأكد من مسار العلاقة بين المتغيرات على المدى الطويل، هذا يعني ان استمرارية الظاهرة الريعية تجعل الاقتصاد العراقي منكشفاً امام الصدمات الخارجية ومفتقداً لحالة الاستقرار لسياسته المالية (الموازنة العامة) والتي تنعكس على المواطن العراقي بحالة من الضبابية لأمنه الإقتصادي.

**المقدمة.**

 ان الحديث عن الأمن الأقتصادي انما هو تعبير عن توفير الحماية والضمان التي تجعل الأنسان مؤهلا للحصول على احتياجاته الأساسية (المأكل الملبس والمسكن والعلاج) حتى في الظروف الإستثنائية والكوارث الطبيعية والأزمات الاقتصادية (توفر الحد الأدنى لمستوى المعيشة) ومن الضروري ان يتحقق ذلك لكل الأفراد والجماعات المكونة للمجتمع وفي ظل الأنظمة التي تعد فيها الدولة هي المسير الوحيد للأقتصاد تكون سياستها المالية هي الأداة التي يمكن من خلالها توفير الأمن الأقتصادي حيث تمكن للحكومة ان تستخدم برامج نفقاتها وايراداتها العامة لأحداث الآثار المرغوبة وتجنب الأثار غير المرغوبة على الدخل والأنتاج والتوظف، الى تحقيق التنمية والاستقرار والأمن الأقتصادي .

**أولا : اشكالية البحث.**

 الاقتصاد العراقي : اقتصاد ربعي أحادي الجانب كونه يعتمد على النفط في تمويل نفقاته العامة للدولة بنسبة تجاوزت 90% وان الجزء الأكبر من هذه النفقات هي نفقات استهلاكية (جارية) تجاوزت نسبتها 60% من النفقات العامة بينما لم تتجاوز نسبة النفقات الاستثمارية (التشغيلية) 40% من أجمالي النفقات العامةالأمر الذي يجعل اي معالجة للأختلال في الموازنة على حساب النفقات الأستثمارية على اعتبار ان النفقات الأستهلاكية العامة نفقات حاكمة لايمكن تجاوزها ، ومن الجدير بالذكر انه طيلة السنوات التي حققت فيها الموازنة العامة في العراق فوائض مالية لم تصحبها زيادات ملحوظة في النفقات الاستثمارية، بل وجهت اغلبها الى الأنفاق الأستهلاكي وبالذات الجزء الخاص بالأنفاق العسكري والأنفاق الحكومي الخاص بالأدارة .

 وقد ازداد الوضع سوءا في السنوات الأخيرة حيث تراكم العجز في الموازنة العامة للأنخفاض اكبر في اسعار النفط ، وكذلك تزايد حجم النفقات العامة ، واصبح هذا العجز يثقل كاهل الأقتصاد العراقي لتحمل المواطن عبئ هذا العجز .

من هنا فإن هذه الإشكالية تتمحور بالتَّسَاؤُل الآتي:

هل استطاعت السياسة المالية في العراق ان تحقق الأمن الاقتصادي ؟

**ثانيا : اهداف البحث.**

 تهدف هذه المحاولة البحثية المتواضعة الى تحليل اتجاهات السياسة المالية في العراق خلال سلسلة من السنوات امتدت من 1990 الى 2011 ، في ذات الوقت تسليط الضوء على بعض مؤشرات الامن الاقتصادي في العراق ، ومن ثم التحري عن مدى فاعلية السياسة المالية في تحقيق ما يشير الى حالة الامن الاقتصادي مع تغيرات الوضع الاقتصادي والسياسي .

**ثالثا : فرضية البحث.**

ولتحقيق اهداف البحث تم تبني الفرضية الآتية :

"هناك اختلاف في نمط العلاقة بين توجهات السياسة المالية في العراق ومؤشرات الأمن الاقتصادي للسنوات (1990-2011)."

**رابعا : أسلوب البحث.**

 أملت فرضية البحث الانتقال من التحليل الاقتصادي لنمط العلاقة بين السياسة المالية ومؤشرات الأمن الاقتصادي من خلال الإختبارات المهمة لتحديد نمط العلاقة كأختبار ((Chow مستعينة بتحليل السلاسل الزمنية لمتغيرات البحث وقياس التكامل المشترك (Co-Integration) للتوطئة باتجاه تقييم دور السياسة المالية بما يحقق الأمن الاقتصادي في العراق .

**الجزء الأول : الإطار التحليلي.**

**اولا : عرض مفاهيمي للسياسة المالية والأمن الاقتصادي.**

1. **السياسة المالية.**

 يزخر الفكر الأقتصادي بالعديد من التعريفات للسياسة المالية , فقد عرفت على أنها ذلك الجزء من سياسة الحكومة الذي يتعلق بتحقيق ايرادات الدولة عن طريق الضرائب وغيرها من الوسائل وذلك بتقدير مستوى ونمط اتفاق هذه الايرادات (**هيكل، 1980، 323** ) .

 كما يرى البعض أنها برنامج حكومي يقوم بعدة وظائف أساسية هي وظيفة التخصيص والتوزيع والأستقرار اي دور الحكومة في توفير السلع العامة (الدفاع الوطني والتعليم الأساسي وتنفيذ العقود) وتوزيع الثروة والدخل ووظيفة الأستقرار عن طريق أستخدام أداة الموازنة العامة في تحقيق الأستخدام الكامل وأستقرار الاسعار والنمو الأقتصادي وتوازن ميزان المدفوعات**(ابدجمان ، 1990 ، 517 )** .

 كما عرفت السياسة المالية على أنها : تلك السياسات والأجراءات المدروسة والمتعمدة والمتصلة بمستوى او نمط الأنفاق الذي تقوم به الحكومة من ناحية أو مستوى او هيكل الأيرادات التي تحصل عليها من ناحية أخرى **(Klein, 1973, 176).**

 وتعد ادوات السياسة المالية بوصلة تعديل النشاط الأقتصادي المتعثر بسبب الأختلالات الأقتصادية المتكررة في الأقتصاد العالمي .

 ويتم التركيز في هذا البحث على أحد أهم ادوات السياسة المالية وهي النفقات العامة ووسيلة تمويلها الايرادات العامة (Government Revenue)R )( G Expenditure (Government ، وصافي الموازنة العامة (Public Budget)( PB ) .

 تعد النفقات العامة احدى الادوات المهمة التي تستخدمها الدولة عبر نشاطاتها المختلفة لتحقيق اهدافها بعد توسع دورها في ادارة الاتقتصاد القومي ، وهي احدى مكونات الطلب الكلي فهي كل ماتنفقه الحكومة على السلع والخدمات والمدفوعات التحويلية **(ابدجمان ،1990، 107)**.

وتصنف الى :

 نفقات استهلاكية ونفقات استثمارية ففي الوقت الذي يتمثل فيه الانفاق الاستثماري في كل ماتخصصه الدولة لإقامة المشروعات الاستثمارية وتحقيق النمو الاقتصادي ومعالجة الاختلالات البنيوية فأن الانفاق الاستهلاكي يعبر عن انفاق الدولة على الخدمات المختلفة والرواتب والاجور والاعانات، ولعل السياسة الانفاقية للمالية العامة لها الدور الرئيس في تحقيق الاستقرار الاقتصادي بما يعيد التوازن بين الطلب الكلي والعرض الكلي، وبشكل معاكس لاتجاه لسياسة الضريبة .

 ان تدخل الدولة في الأقتصاد من خلال سياستها الانفاقية هو بهدف اعادة توزيع الثروات وتحقيق الاستقرار الاقتصادي لاسيما في اقتصاديات البلدان النامية المتعثرة تنمويا، والتي يهيمن فيها القطاع العام على الناتج المحلي الأجمالي**( , 1252006Clara Dela valled, )،** تمول النفقات العامة عن طريق مايسمى بالايرادات العامة، وحيث ان نفقات الدولة توسعت في الاقتصاد الحديث لتتجاوز خدمات الدفاع والأمن والقضاء الى القيام بالخدمات الاقتصادية والاجتماعية لتحقيق الاشباع للحاجات العامة سواء القابلة للتجزئة او غير القابلة للتجزئة ، وتهيئة الظروف الملائمة لتحقيق التقدم وزيادة الرفاهية وبالتالي لابد ان تدبر الاموال الكافية لتغطية النفقات العامة من خلال تحديد مصادر التمويل لذلك فأن الايرادات العامة اداة مهمة من ادوات السياسة المالية، وبذلك يمكن تعريفها على انها مجموع الاموال التي تحصل عليها الدولة سواء بصفتها السيادية او من انشطتها واملاكها الذاتيه ، او من مصادر خارجة عن ذلك سواء كانت قروض داخلية او خارجية او مصادر تضخمية لتغطية الانفاق العام خلال فترة زمنية معينة من اجل الوصول الى تحقيق الاهداف الاقتصادية والاجتماعية والمالية**(عبد الحميد ،2003 ، 63)**.

 وتشمل الضرائب والتي تعد مصدر تمويلي مهم لنفقات الحكومة وتسيير معاملات الدولة المالية لاسيما في الفترات التي يتأرجح فيها الاقتصاد الوطني مابين التضخم والانكماش وبالتالي فأن عملية اجراء التوازن بين الضرائب وتمويلها للانفاق وزيادة الانفاق الحكومي التي تسهم في خلق ضرائب من خلال زيادة الانتاج الخاضع للضرائب ، تعد عملية ديناميكية بين ادوات واثار السياسة المالية على مستوى النشاط الاقتصادي خلال الدورات الاقتصادية ، وهو ما تعتمده الدول المتقدمة في تمويل الانفاق من الضرائب واستخدامها وسيلة لتحقيق المساواة الاجتماعية من خلال عملية اعادة توزيع الدخل ومساعدة الحكومة في توفير السلع والخدمات العامة **( 87 2008, (Micheal wichens,** .

 وفي الدول النفطية التي تعتمد بشكل رئيسي على الايرادات النفطية في تمويل نفقاتها العامة فأنها ستجعل اقتصاداتها تابعة لما يحدث من تقلبات وازمات في العالم لاسيما وان النفط هذا المتغير الداخلي بالانتاج والخارجي بالتأثير يصعب السيطرة عليه من قبل الحكومات المحلية كونه مرتبط بالسوق الدولية للطلب والعرض على النفط ، وتعتمد مسألة ماذا ستكون عليه النفقات العامة (المباشرة وغير المباشرة ) على التشريعات المستقبلية ، وعلى نحو مماثل تعتمد المقبوضات المرتبطة بها على التشريع المستقبلي وعلى التطورات الاقتصادية غير المؤكدة**(140 ,2010 Eisner,)** ويمكن تعريف الموازنة العامة على انها خطة مالية (Fiscal plan) تتضمن تقديرا لنفقات الدولة وايراداتها لمدة زمنية معينه سنه واحدة ، ويتم اعدادها في ضوء الاهداف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والمالية التي تسعى الدولة لتحقيقها واي منها يحتل سلم الاولوية حيث يتم تنفيذها بعد اجازتها من السلطة التشريعية**(2010Eisner, )** .

1. **الأمن الاقتصادي**.

 للأمن مفهوم شامل يعني تهيئة الظروف المناسبة التي تكفل الحياة المستقرة وله ابعاد مختلفة منها السياسي والاقتصادي والاجتماعي والاعتقادي ، وما يهمنا في مجال البحث هو البعد الاقتصادي للأمن ، والذي يهدف الى توفر اسباب العيش الكريم وتلبية الاحتياجات الاساسية ، ورفع مستوى الخدمات وظروف المعيشة وخلق فرص عمل ،في الوقت ذاته تطوير المهارات من خلال برامج العمل والتدريب والتأهيل ، وقد وردت تعاريف عديدة للأمن الاقتصادي فقد عرف على انه " غياب التهديد بالحرمان الشديد من الرفاهية " ، او انه التنمية ، او امتلاك المرء الوسائل المادية ليحيى حياة مستقرة ، اما الامم المتحدة فقد توصلت الى معنى جامع فسره على انه " امتلاك المرء للوسائل المادية التي تمكنه ان يحيى حياة مستقرة ومشبعة ، فهو ببساطة امتلاكه ما يكفي من النقود لاشباع حاجاته الاساسية ( الغذاء ، والمأوى اللائق والرعاية الصحية الاساسية ، والتعليم )**(القليطي ،2007)**.

 ويتطلب تحقيق الامن الاقتصادي : دخل ثابت للفرد من خلال عمله المنتج مقابل اجر محدد ، او شبكة مالية عامة وامنه ، وبالتالي فأن ربع سكان العالم هم ضمن هذا الفئة ، لكن مشاكل الامن الاقتصادي تبدو اكثر وضوحا في الدول النامية مع ان الدول المتطورة هي الاخرى تشكو من مشاكل البطالة التي تعد عاملا مهما في اثارة التوترات السياسة والعنف .

 فالأمن الاقتصادي ان تحقق فهو يكتنف بين طياته امنا بدنيا وصحيا وثقافيا وغذائيا ولكي يتصف اي اقتصاد بالفعالية والانسانية لابد ان تتوفر فيه تدابير واجراءات كافيه لتحقيق الامن الاقتصادي ، ونظم جيدة للضمان الاجتماعي تمكن الناس من الاستجابة لتحديات الحياة والتكيف مع المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية التي تحيط بهم بالشكل الذي يبعد عنهم خطر الكوارث والازمات وينمي امكانياتهم البشرية لتوفير حياة افضل وسبل معيشة اكثر امانا واستقرارا .

 لقد تحدثت الكثير من النظريات عن علاقة الأمن الاقتصادي بالحاجات الاساسية للانسان (نظرية الحاجات الاساسية) فقد اشارت نظرية موري الى الحاجات الاساسية للانسان من منظور الدوافع الاساسية التي تحركه ، فهي حاولت الربط بين الاثار المترتبة على انعدام الامن الاقتصادي والاجتماعي واسبابه **(اسماعيل، 1994)**.

 ويعتبر الامن الاقتصادي مهددا عندما ينخفض متوسط نصيب الفرد من الدخل ومعدل نمو الدخل وعندما ترتفع معدلات البطالة ، فالفقر المهدد الاول للامن الاقتصادي لان انتشار الفقراء في المجتمع ينشر الامراض وتكثر الجرائم والسرقات وتسود حالة عدم الرضى الاجتماعي والسياسي ويتسبب في عدم الاستقرار السياسي والاقتصادي والاجتماعي لذلك فأن مكافحة الفقر تسهم في تحقيق الامن الاقتصادي . ولكي يتحقق الأمن الاقتصادي لابد من الحد من الفساد الاقتصادي ، وقد اشار بعض الكتاب الى أن قصور السياسات الحكومية هو ليس عدم كفاءة بل ان الاخفاق الحكومي ناتج عن الفساد الاقتصادي بسبب الاهتمام من قبل الساسة والمسئولين بمصالحهم الذاتية وتجاوز الكثير من القوانين ، الامر الذي يعيق نجاح المشاريع الانمائية ، لأن المدفوعات غير القانونية تزيد من تكلفة المشاريع وتقلل من جودتها **(النجار، 2010، 169 )** .

 ومن الجدير بالذكر ان الفساد الاقتصادي يترتب عليه تشويه النفقات العامه ، وسوء استخدام للايرادات العامه فهو يؤثر سلبا على تخصيص النفقات العامه لتحقق ادنى نفع من هذا الانفاق ، حيث تحضى الانشطه المظهرية بأنفاق عالي مع اغفال الانشطة والقطاعات الاقتصادية المهمة للمجتمع كذلك ارتفاع مستويات الانفاق العسكري واجراء وتنفيذ المشروعات العامة بمناقصات بدرجة عالية من التحيز ،كما يؤدي الفساد الاقتصادي الى وجود الانفاق التبذيري بسبب غياب المساءلة ؛كالامتيازات المفرطة التي تعطى لمن سيتولى المناصب الكبرى في الدولة وكل ذلك من الموازنة العامة **(مبروك ، 2013 ، 113-115).**

1. **دور السياسة المالية في تحقيق الامن الاقتصادي.**

 تمارس السياسة المالية دورا مهما في تحقيق الاستقرار الاقتصادي لاسيما في حالة التقلبات الاقتصادية (الكساد،الرواج) لما لها من تأثير في مستوى الاسعار والتشغيل والدخل الوطني ، حيث تسعى السياسة المالية الى اعادة توزيع الدخل لتقليل التفاوت بين الافراد في توزيع الدخول والثروات والتقريب بين طبقات المجتمع واتاحة الفرص المتكافئة لتحقيق العدالة الاجتماعية وذلك من خلال احداث تغيرات في انواع ونسب الانفاق لطبقات الدخل المختلفة والضرائب التي تجبى من الافراد من مختلف الشرائح الدخلية .

 ان معظم محاولات تحقيق الاستقرار الاقتصادي ترتكز على تخفيض الانفاق الحكومي لتحقيق توازن الموازنة الا ان ذلك يتطلب تعبئة الموارد في الوقت ذاته لتمويل الاغراض التنموية للتمكن من زيادة العوائد .

هذا يعني ان السياسة المالية مهمة لتحقيق الاستقرار الاقتصادي فالسياسة العامه لابد ان توجه نحو تحقيق الاستخدام الكامل واستقرار الاسعار وفي غير ذلك سيميل الاقتصاد الى الخضوع لتقلبات قوية تسودها البطالة والتضخم ويتبعها تراجع في الدخل والمستوى المعيشي للمواطن الامر الذي يهدد الامن الاقتصادي ، حيث ان الانفاق العام هو احد اهم ادوات السياسة المالية فأن تأثيره في النشاط الاقتصادي يظهر من خلال المضاعف والمعجل (Mult.&.Accelerator interaction) . ان السياسة الانفاقية اكثر فاعلية من السياسة الضريبة في تحفيز الاستثمار لان مضاعف الاستثمار عند زيادة الانفاق يزيد على مضاعف الاستثمار عند تخفيض الضرائب **(241Johnson, 1973, ).**

 فالتفاعل بين المضاعف والمعجل من خلال التغير في الانفاق الاستثماري الحكومي سيزيد من حجم الناتج القومي الاجمالي من خلال عمل المضاعف ثم يبدأ عمل المعجل في تحديد حجم الانفاق الاستثماري الحكومي الذي يغير من حجم الدخل والاستهلاك والانتاج والمتغيرات الاخرى **(126Haines, 1978,)** وقد تلاحقت الافكار النظرية في تحديد طبيعة العلاقة بين السياسة المالية ومايجري في الاقتصاد من تطورات لاسيما في ما يخص اعادة توزيع الدخل وتحقيق الاستقرار الاقتصادي ومن بين الاقتصاديين الذين اهتموا بهذا الجانب الاقتصادي الالماني **(1961Wagner, )** والذي ربط بين متوسط نصيب الفرد من الناتج ونسبة الانفاق الى الناتج واعتبر ان ارتفاع المرونة بينهما يؤكد الاستجابة العالية للتغيرات في الدخل والتغيرات في الانفاق **(135-116Vatter & Walker,1986, )**.

**الجزء الثاني: اتجاهات السياسة المالية ومؤشرات الامن الاقتصادي في العراق 1990-2011.**

 ان اختلال حالة الامن الاقتصادي هي محصلة لثغرات عديدة في السياسات الاقتصادية المعتمدة في العراق خلال فترة البحث وخاصة السياسة المالية فالاستمرار في الاعتماد على النمو الاقتصادي بقوة النفط اي الاعتماد الرئيسي على عائدات النفط قد اضعف الهيكل الاقتصادي وجعله عرضة لتقلبات الاسواق العالمية ،فاالموازنة العامة تعطي صورة واضحة عن هيكل النفقات العامة والايرادات العامةوبالتالي فهي بوصلة التاثير في مجمل الاقتصادالوطني ، وقد واجهت السياسة المالية صعوبات كبيرة خلال فترة الحصار الاقتصادي على الصادرات النفطية المصدر الرئيس لايرادات العراق فضلا عن الاختلالات الداخلية والتي تمثلت بضعف مساهمة القطاعات الاقتصادية في توليد الدخل ،وضعف النظام الضريبي وقصور دور القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي ،جميعها كانت عوامل مهمة وراء ارتفاع معدلات التضخم وتراجع قيمة الدينارالعراقي. لقد غطت فترة البحث مرحلتين، بالنسبة للفترة الاولى (1990-2002) وتعد هذه الفترة هي فترة الحصار الاقتصادي الذي اثر في امكانات العراق المادية والبشرية وتوجهات السياسة المالية للدولة (الموازنة العامة) ، والفترة (2003-2011) وهي فترة مابعد تغير النظام السياسي وعدم وضوح فلسفة النظام الاقتصادي للدولة التي شهدت الكثير من التغيرات الاقتصادية والاجتماعية والقانونية والادارية

1. **تحليل السياسة المالية في العراق.**

 يلاحظ من خلال البيانات الواردة في الجدول (1)ان هناك تفاوتا بين حجم النفقات العامة والايرادات العامة والذي ترتب عليه عجز متواصل خلال السنوات (1990-2002)بسبب تزايد النفقات العامة(الجارية بشكل خاص ولاسيما النفقات العسكرية)،في الوقت الذي تراجعت فيه ايرادات النفط لتراجع حجم الصادرات النفطية نتيجة حرب الخليج الاولى وقد وصل حجم العجز عام 1990(-3528.9) مليون دينار واستمر طيلة سنوات التسعينات عدا بعض السنوات التي تضاءل فيها العجزكما حصل عام 1997حيث وصل الى(-268.9)مليون ديناربسبب مذكرة التفاهم التي تم توقيعها حول النفط مقابل الغذاء ،الامر الذي ادى الى تزايد الصادرات النفطية ومن ثم الايرادات النفطية، وحدوث بعض الانتعاش في مجال الانتاج المحلي للسماح بدخول مستلزمات الانتاج المستوردة وتزايد معدلات التشغيل.

 اما الفترة(2003-2011) فقد شهدت تحولا واضحا في توجهات السياسة المالية في ظل التشريعات والقوانين الجديدة فيما يخص السياسة الضريبية، الدين العام، والاتفاقيات الخاصة بادارة التعويضات المالية والمديونية الخارجية.

**جدول(1)**

**صافي الموازنة العامة في العراق للسنوات(1990-2011)**

 **مليون دينار عراقي 1988=100**

|  |  |  |  |  |  |
| --- | --- | --- | --- | --- | --- |
| **السنوات** | **النفقات العامة** | **النمو السنوي%** | **الايرادات العامة** | **النمو السنوي%** | **صافي الموازنة العامة** |
| **1990** | **8795.9** | **ــــــ** | **5267.4** | **ــــــ** | **-3528.5** |
| **1991** | **3788.0** | **-56.9** | **915.3** | **-82.6** | **-2872.7** |
| **1992** | **3874.1** | **2.3** | **594.6** | **-35.0** | **-3279.5** |
| **1993** | **2640.8** | **-31.8** | **344.6** | **-42.1** | **-2295.4** |
| **1994** | **1289.9** | **-51.2** | **166.0** | **-51.8** | **-1128.9** |
| **1995** | **989.8** | **-23.3** | **153.3** | **-7.6** | **-836.5** |
| **1996** | **919.2** | **-7.1** | **301.6** | **96.8** | **-617.6** |
| **1997** | **834.3** | **-9.2** | **565.4** | **87.5** | **-268.9** |
| **1998** | **1104.6** | **32.4** | **624.5** | **10.5** | **-480.1** |
| **1999** | **1101.7** | **-0.3** | **766.5** | **22.7** | **-335.2** |
| **2000** | **1521.7** | **38.1** | **1150.4** | **50.1** | **-371.3** |
| **2001** | **1814.6** | **19.2** | **1124.9** | **-2.2** | **-689.7** |
| **2002** | **2359.7** | **30.0** | **1356.2** | **20.6** | **-1003.5** |
| **2003** | **1093.5** | **-53.7** | **1183.9** | **-12.7** | **90.4** |
| **2004** | **13953** | **1175.9** | **14328.9** | **1110.3** | **375.9** |
| **2005** | **8366.2** | **-40.0** | **12847.5** | **-10.3** | **4481.3** |
| **2006** | **8033.3** | **-4.0** | **10154.9** | **-21.0** | **2121.6** |
| **2007** | **6175.5** | **-32.1** | **8638.7** | **-14.9** | **2463.2** |
| **2008** | **9154.6** | **43.2** | **12367.6** | **43.2** | **3213.0** |
| **2009** | **8334.5** | **-9.0** | **8753.5** | **-29.2** | **419.0** |
| **2010** | **2835.4** | **-65.9** | **2837.2** | **-67.6** | **1.8** |
| **2011** | **3007.6** | **6.1** | **3816.9** | **34.5** | **809.3** |

**المصدر:البنك المركزي العراقي-الميرية العامة للاحصاء والابحاث،المجموعة الاحصائية للبنك المركزي(2003،2005،2006،2007،2008،2009)،ديوان الرقابة المالية.**

 ومع انهيار المنظومة السياسية بدأت محاولات خصخصة القطاع العام في محاولة لمعالجة الاوضاع الاقتصادية من خلال نظام اقتصادي واجتماعي يحقق العدالة في توزيع الثروة بين المواطنين،الا ان السياسةالمالية استمرت بالاعتماد على النفط كمصدر رئيس للعائد المالي مما افقد الموازنة العامة مرونة مواجهة التقلبات المستمرة في اسعار النفط،مع اهمال كبير للمواردالمالية التي يمكن ان تتاتى من المصادر الضريبية ، الامر الذي جعل السياسة المالية تفتقد الى الاستقرار.

 يوضح الجدول(1) ان الموازنة العامة سجلت فائضا خلال السنوات (2003-2011) بسبب ارتفاع اسعار النفط وتزايد الايرادات النفطية كما ان اغلب التخصيصات كانت استهلاكية فضلا عن ضعف امكانيات التنفيذ للمشروعات الاستثمارية ،لذلك فان الموانات كانت تخطط بعجز وتنفذ بفائض.

 ان التوازن الهيكلي في الميزانية العامة للدولة هو مقارنة بين عجز الموازنة وفائضها لتأشير أداء السياسة المالية وقدرتها في تحقيق الامن الاقتصادي، لكن التوجهات الحديثة في المالية العامة ترى ان دور الموازنة في تحقيق التوازن الاقتصادي الشامل لم يعد التوازن الهيكلي توازنا كميا بين الايرادات المخططة والنفقات المرغوبة،وانما هو حالة هيكلية لابد ان تحقق تماثلا في اداء القطاعات الاقتصادية من خلال حجم الناتج المحلي الاجمالي ومتوسط نصيب الفرد منه لتتحقق الحالة المثلى في استغلال قدرات الاقتصاد الوطني **(مظهر محمد صالح، 2002، 433).**

1. **تحليل بعض مؤشرات الامن الاقتصادي.**

 عند الحديث عن الامن الاقتصادي في اطاره العام جدليا كان يدور حول توفير دخل ثابت للفرد سواء من عمله المنتج مقابل اجر محدد و توفير شبكة مالية عامة وآمنه،في حين عمليا من الضروري تحديد بعض المؤشرات التي تعكس مدى تحقق الامن الاقتصادي ،والاقتصاد العراقي اقتصاد ريعي يعتمد على عائدات النفط بشكل رئيس في تمويل انفاقه، ويشكل ناتج القطاع النفطي مايقارب 70% من الناتج المحلي الاجمالي، لذلك فان هذا الناتج يتأرجح ارتفاعا وانخفاضا مع تأرجح الطلب العالمي على النفط وتقلبات اسعاره،وبما ان الناتج المحلي الاجمالي تعبيرا عن جميع السلع والخدمات المنتجة خلال السنة لذلك فان متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي او غير النفطي وحصته من النفقات العامة يمكن ان تعد مؤشرا مهما يعكس توجهات السياسة الاقتصادية ومستوى الاداء الاقتصادي والاجتماعي والمالي خلال سنوات البحث .

 بالنسبة لفترة البحث (1990-2002) حيث كانت بدايات حرب الخليج الاولى وماترتب عليها من تدمير لبنية العراق التحتية ،وتوقف المنشآت الانتاجية عن العمل والتي ادت الى تزايد معدلات البطالة،فضلا عن توقف الصادرات النفطية وتراجع الانتاج السلعي بسبب الحظر الاستيرادي للسلع والمواد الاولية الداخلة في الانتاج، جميع هذه العوامل كانت سببا وراء تراجع الناتج المحلي الاجمالي سواء النفطي او غير النفطي والذي زاد الامر سوءا هو اشتداد الحصار الاقتصادي خلال السنوات (1994-1995) حيث تراجع الناتج المحلي الاجمالي حتى وصلت حصة المواطن العراقي حوالي (50531)دينار عام 1995 ، الا ان توقيع اتفاقية النفط مقابل الغذاء عام 1996 اسهمت في استعادة الناتج المحلي الاجمالي لعافيته وبدأ بالتزايد حتى وصل متوسط نصيب المواطن العراقي من الناتج المحلي الاجمالي عام 2002 الى 157375 ،حيث ان النفقات العامة ترتبط بالناتج المحلي الاجمالي المعتمد على الناتج النفطي والايرادات المتأتية عن الصادرات النفطية التي هي الممول الرئيس للنفقات العامة لذلك فأن متوسط نصيب المواطن العراقي من النفقات العامة تزايد من 4820 دينار عام 1995 الى 9230 دينار عام 2002 حيث نستطيع القول ان هناك ما يؤشر بعض التحسن في مستوى المعيشة مع بدء العمل بنظام البطاقة التموينية .

**جدول(2)**

**متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي وغير النفطي والنفقات**

**العامة في العراق**

 **مليون دينار عراقي 1988=100**

|  |  |  |  |
| --- | --- | --- | --- |
| **السنوات** | **متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي GDP/N** | **متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي غير النفطي NOGDP/N** | **متوسط نصيب الفرد من النفقات العامة****G/N** |
| **1990** | **77457** | **37257** | **49167** |
| **1991** | **38737** | **29595** | **20566** |
| **1992** | **47306** | **33918** | **20445** |
| **1993** | **68375** | **56204** | **13558** |
| **1994** | **63743** | **49656** | **6447** |
| **1995** | **50531** | **37913** | **4820** |
| **1996** | **73509** | **55426** | **4351** |
| **1997** | **85848** | **44898** | **3784** |
| **1998** | **82107** | **33910** | **4867** |
| **1999** | **92216** | **36517** | **4712** |
| **2000** | **96679** | **37898** | **6318** |
| **2001** | **102902** | **42241** | **7313** |
| **2002** | **157375** | **71588** | **9230** |
| **2003** | **102468** | **50230** | **4151** |
| **2004** | **153314** | **64545** | **51413** |
| **2005** | **155344** | **65866** | **29919** |
| **2006** | **166093** | **74244** | **27884** |
| **2007** | **163434** | **75670** | **20806** |
| **2008** | **162149** | **71021** | **28702** |
| **2009** | **178524** | **106936** | **26322** |
| **2010** | **186674** | **106778** | **8729** |
| **2011** | **190479** | **99430** | **9024** |

**المصدر:احتسبت من قبل الباحثة اعتمادا على بيانات البنك المركزي العراقي المديرية العامة للاحصاء والابحاث النشرة السنوية عدد خاص 2003،**النشرات السنوية والتقارير الاقتصادية(2004-2011)

 اما السنوات 2003-2011 فقد تراجع الناتج المحلي الاجمالي في بداية الفترة وهي عام 2003 لما فرضه المجتمع الدولي من قيود اقتصادية مشددة ، فقد وصل معدل نمو الناتج لهذه السنة -32.8 وهو اعلى معدل انخفاض شهدته سنوات البحث حتى وصل متوسط نصيب الفرد منه 102468 دينار ومتوسط نصيب الفرد من الانفاق 4151 دينار كما هو واضح في الجدول (2).

 ان عام 2003 شهد تراجع كبيرا اضر بالأمن الاقتصادي العراقي على اثر الاحتلال الامريكي للعراق فقد حلت مؤسسات الدولة الامنية والعسكرية وتوقفت المنشآت الاقتصادية عن العمل بسبب تدمير خطوطها الانتاجية فضلا عن ذلك زحفت رؤوس الاموال الى خارج العراق تخوفا من الاوضاع السياسية والاقتصادية غير المستقرة الا ان السنوات ما بعد 2009 ومع ارتفاع اسعار النفط عاود فيها ناتج المحلي الاجمالي الارتفاع حتى وصل متوسط نصيب الفرد منه 190479 دينار على الرغم من اجراءات الدولة برفع الدعم الحكومي الذي ادى الى ارتفاع الاسعار حيث وصل معدل التضخم الى 6.5 % انطلاقا من توجهات الدولة نحو الخصخصة وتقليل الانفاق العام للسيطرة على العجز المالي حيث انخفض متوسط نصيب الفرد من الانفاق الى 9024 دينار .لقد اتسع الفساد البنيوي في العراق على اثر التغيير السياسي (الاحتلال الامريكي)عام 2003والذي كان قسما كبيرا منه متراكما من النظام السياسي السابق ،وقد صار عائقا مهما امام تحقيق الامن الاقتصادي العراقي،حتى ان نتائج الاستطلاع الذي اجرته منظمة الشفافية العالمية سنويا صنف العراق في سلم الفساد العالمي في المرتبة 113 عام 2003من بين 130 دولة،بينما احتل المرتبة 178 عام 2008 من بين 180 دولة **(عبيد،2013،101).**

**الجزء الثالث : القياس الاقتصادي.**

**اولا :- الارتباط Correlation**

 يمثل الارتباط بين المتغيرات الاقتصادية الانموذج الاوسع انتشارا في تحليل الظواهر الاقتصادية فهو يعد الاختبار الاول الذي يحدد قوة الارتباط ونوعها،لكنه لايحدد اتجاه التاثيراولا ولايكفي لتحديد نمط العلاقة على المدى الطويل.لذا سيتم الاسترشاد بمصفوفة الارتباط بين متغيرات البحث لانتقاء المتغيرات التي تربط بينها علاقات قوية مع بعضها واستخدامها في التحليل لاثبات فرضية البحث:

**جدول(3) مصفوفة الارتباط**

|  |  |  |  |  |  |  |
| --- | --- | --- | --- | --- | --- | --- |
| **PB** | **R** | **G** | **G/N** | **NOGDP/N** | **GDP/N** |  |
| **0.71** | **0.67** | **0.49** | **0.27** | **0.89** | **1** | **GDP/N** |
| **0.51** | **0.48** | **0.35** | **0.15** | **1** | **0.89** | **NOGDP/N** |
| **0.12** | **0.77** | **0.94** | **1** | **0.15** | **0.27** | **G/N** |
| **0.37** | **0.92** | **1** | **0.94\*** | **0.35** | **0.49** | **G** |
| **0.70** | **1** | **0.92** | **0.78\*** | **0.48** | **0.67\*** | **R** |
| **1** | **0.70** | **0.37** | **0.12** | **0.51\*** | **0.71\*** | **B** |

حيث:PB صافي الموازنة العامة، Rالايرادات العامة، Gالنفقات العامة

 G/Nمتوسط نصيب الفرد من النفقات العامة،NOGDP/Nمتوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي غير النفطي،GDP/Nمتوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي.

المصدر:احتسبت من قبل الباحثة باستخدام برنامج EVIEWS 7.

\*الارتباطات بين السياسة المالية والامن الاقتصادي التي تفوق 50%سيتم اخذها بالاعتبار عند تقدير العلاقات القياسية.

**ثانيا:قياس التغير في نمط العلاقة بين السياسة المالية والامن الاقتصادي.**

 لقد استخدمت عدة اساليب احصائية لاختبار التغير في نمط العلاقة بين المتغيرات الاقتصادية خلال سلسلة من السنوات،ومن بين تلك الاختبارات اعتبر اختبار chowمن الاختبارات المهمة المستخدمة لهذا الغرض **(170- 1641977, koutsoyiannis,) (Poirier، 1979،111)**

 حيث يتطلب الاختبار تقدير عدد من العلاقات لمدد زمنية مختلفة تحدد حسب الظاهرة المراد اختبارها ومن ثم مقارنة معلمات الانحدار باستخدام احصاءة الاختبار المعتمدة على توزيع F والتي تحتسب حسب الصيغة الآتية:

$$F=\frac{\sum\_{}^{}e\_{1}^{2}-(\sum\_{}^{}e\_{2}^{2}+\sum\_{}^{}e\_{3}^{2})/K}{(\sum\_{}^{}e\_{2}^{2}+\sum\_{}^{}e\_{3}^{2})/\left(n\_{2}+n\_{3}\right)-2K}$$

حيث: $\sum\_{}^{}e\_{1}^{2}$ مجموع مربعات الاخطاء للعلاقة المقدرة للفترة بكاملها.

 $\sum\_{}^{}e\_{2}^{2}$ مجموع مربعات الاخطاء للعلاقة المقدرة قبل الظاهرة.

 $\sum\_{}^{}e\_{3}^{2}$ مجموع مربعات الاخطاءللعلاقة لسنوات الظاهرة.

 , $n\_{3}$ $n\_{2}$ عدد المشاهدات للعلاقتين الثانية والثالثة.

K عدد المعالم في العلاقات المقدرة

 ثم تقارن قيمة F المحسوبة مع الجدولية F\*عند مستوى معنوية معين ودرجات حرية(N2+N3-2K،K)، فاذا كانت F\*<Fدل ذلك على ان هناك تغير في نمط العلاقة بين المتغيرات بفعل الحدث والعكس يؤشر عدم التاثير في نمط العلاقة بين المتغيرات.

 استخدم هذا الاختبار بهدف التعرف على تاثير تغير النظام السياسي والاقتصادي قبل2003ومابعد 2003على نمط العلاقة بين السياسة المالية والامن الاقتصادي في العراق وقد قسمت الفترات الى تسعة سنوات في كل مرحلة ابتدأت من 1994 لضرورة تساوي الفترات قبل الحدث وسنوات الحدث والسلسلة الكاملة 18 سنة.

**جدول (4)**

**اختبار (Chow) لنمط العلاقة بين السياسة المالية والأمن الاقتصادي**

|  |  |  |  |  |
| --- | --- | --- | --- | --- |
| **F** | **2003-2011** | **1994-2002** | **1994-2011** | **المتغيرات** |
| $$\sum\_{}^{}e\_{3}^{2}$$ | **R2** | **t** | **المعالم****المقدرة** | $$\sum\_{}^{}e\_{2}^{2}$$ | **R2** | **t** | **المعالم****المقدرة** | $$\sum\_{}^{}e\_{1}^{2}$$ | **R2** | **t** | **المعالم****المقدرة** |
| **\*\*\*****20.19** | **537491** | **0.0001** | **12.17** | **1617** | **131736** | **0.82** | **19.11** | **1084.8** | **2599703** | **0.50** | **15.09** | **1164.6** | **GDP/N** |
| **0.03** | **0.001** | **5.66** | **0.460** | **4.51** | **0.18** | **PB** |
| **\*\*\*****9.94** | **288937** | **0.12** | **8.84** | **861.84** | **68956.3** | **0.40** | **12.36** | **507.51** | **866148.4** | **0.26** | **13.31** | **593** | **NOGDP/N** |
| **-0.96** | **-0.043** | **2.133** | **0.125** | **2.67** | **0.06** | **R** |
| **\*\*\*****28.68** | **532510** | **0.01** | **8.076** | **1576.21** | **51860** | **0.80** | **5.035** | **475.74** | **2888280** | **0.45** | **8.003** | **853.7** | **GDP/N** |
| **0.257** | **0.005** | **5.185** | **0.606** | **4.04** | **0.07** | **R** |
| **\*\*\*****7.13** | **22788.8** | **0.86** | **-0.2047** | **-8.262** | **1298.2** | **0.46** | **4.519** | **39.48** | **26941.7** | **0.91** | **2.36** | **30.58** | **G/N** |
| **6.66** | **0.028** | **2.428** | **0.026** | **12.88** | **0.03** | **R** |
| **\*\*\*****87.09** | **3024.47** | **0.98** | **-1.079** | **-15.45** | **91.4606** | **0.96** | **3.38** | **12.25** | **41885.73** | **0.90** | **0.807** | **12.07** | **G/N** |
| **19.49** | **0.036** | **13.27** | **0.003** | **13.49** | **0.037** | **G** |

**المصدر: اعداد الباحثة اعتماداً على بيانات الجدولين (2 , 1) واستخدام صيغة (Chow) الاحصائية ص (12).**

$\sum\_{}^{}e\_{1}^{2}$**: مجموع مربعات الخطأ للسلسلة بكاملها.**

$\sum\_{}^{}e\_{2}^{2}$**: مجموع مربعات الخطأ لفترة ما قبل الحدث.**

$\sum\_{}^{}e\_{3}^{2}$**: مجموع مربعات الخطأ لفترة الحدث.**

* **الحدث: التغير السياسي لعام 2003.**
* **\*\*\*F (n2 + n3 – 2K , K ) معنوية عند مستوى 1%.**
* **تم تقدير المعالم باستخدام برنامج ( Eviews 7).**

 وقد تبين من خلال النتائج الموضحة في الجدول(4) ان قيم F \* المحسوبة اعلى من الجدولية اي ان F معنوية لجميع العلاقات المقدرة عند مستوى معنوية 1% ويمكن تحليل النتائج وفقا لاهم ملامح الفترتين:

 اولا: فترة ماقبل الحدثN2 شهدت حصارا اقتصاديا، وتوقف التصدير النفطي،وانهيار في البنية التحتية للصناعات الانتاجية،وتراجع الناتج المحلي الاجمالي،مع زيادة العرض النقدي في الاقتصاد بسبب السياسة المالية التوسعية(الاصدار النقدي) الذي عمق الضغوط التضخمية لاتساع الفجوة بين الطلب المحلي على السلع والخدمات ونقص المعروض السلعي حتى وصف العقد التسعيني بمرحلة الانهيار الاقتصادي(عجز في الموازنة العامة وتراجع في الناتج المحلي الاجمالي).

ثانيا: فترة الحدث N3 وهي فترة انهيار المنظومة السياسية في العراق،وهيمنة الاحتلال الامريكي، وعلى الرغم من ذلك فقد شهدت السياسة المالية تحولات كثيرة في البنية القانونية من خلال العديد من التشريعات والقوانين(قانون ادارة الدين العام94 لسنة2004 وقانون الادارة المالية 95 لسنة 2004)،واتفاقية ادارة التعويضات المالية والمديونية الخارجيةمع نادي باريس حول تسوية الديون، كما برزت محاولات خصخصة القطاع العام،مع تزايد الايرادات النفطيةلارتفاع اسعار النفط، حيث حققت الموازنة العامة فائضا متتاليا، والاهم من كل ذلك ان اتجاهات السياسة المالية كانت تعطي الاولوية لتفضيل الرفاهية الاستهلاكية على الانتاج والاستثمار.

 جميع هذه الملامح تؤكد نتائج الاختبار حول اختلاف نمط العلاقة بين فترتي المقارنة بفعل التغير السياسي في العراق.

**ثالثا: استخدام منهج التكامل المشترك.**

1- من الضروري اولا التاكد من توفر صفة السكون(Stationary) في السلاسل الزمنية حتى لاتكون العلاقات المقدرة زائفة(Supurious)،اذ ان ارتفاع قيمة(R)معامل التحديد،والمعنوية الاحصائية قد يصاحبهما ارتباط متسلسل(Serial Correlation)، والذي يعني وجود ظروف معينة اثرت على متغيرات العلاقة وجعلتها تسير بنفس الاتجاه مع انعدام العلاقة الحقيقية فيما بينها،لذلك فقد تم اخضاع متغيرات البحث لاختبار جذر الوحدة(The unit root test of stationarity)للتحقق من درجة تكامل سلاسلها الزمنية وقد استخدم اختبار (Augmented Dicky –Fuller)(ADF)الذي يفضل استخدامه لتجاوز مشكلة الارتباط المتسلسل في البواقي.( ،1992،149 Charem &Deadman,)،ويتضمن الاختبار تقدير المعادلات الآتية:

$$∆Y\_{t}=∝+pY\_{t-1}+\sum\_{i=1}^{K}p\_{i+1}∆Y\_{t-i}+μ\_{t}$$

$$∆Y\_{t}=∝+pY\_{t-1}+\sum\_{i=1}^{K}p\_{i+1}∆Y\_{t-i}+β\_{t}+μ\_{t}$$

وتمثل $∆$ **الفرق الاول، و K طول الفجوة الزمنية، ويتم تقدير هذه المعادلات لاختبار الفروض الآتية:**

$p $**< 1 H1 : 1 =** $p$ **H0 :**

الفرضية الصفريةH0 تعني عدم سكون المتغير، والفرضية البديلة(H1 )تعني توفر حالة السكون ثم تقارن(T)المحسوبة مع القيم الجدوليةفي جداول ديكي-فوللر الاحصائية.

 والجدول(5)يوضح نتائج اختبار(ADF)لمتغيرات البحث، حيث تبين ان جميع المتغيرات ساكنة بالمستوى هذا يعني انها متكاملة من الدرجةI(0) ،اي قبول الفرض البديل،عدا متغيري متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي غير النفطي NOGDP/N ومتغيرR فقد استقرا عند الفرق الاول اي ان تكاملهما من الدرجةI(1) ، وبالتالي فان جميع المتغيرات ساكنة في الاجل القصير.

**جدول(5)اختبار جذر الوحدة(ADF)**

|  |  |  |
| --- | --- | --- |
| المتغيرات | المستوى Levelثابت ثابت واتجاه زمني | الفرق الاول 1stثابت ثابت واتجاه زمني |
| GDP/N | 0.209 -6.639 \*\*\* | -6.700 -6.525\*\*\* \*\*\* |
| NOGDP/N | -0.973 -2.78 \*\*\* | -6.28 -5.115\*\*\* \*\*\* |
| G/n | -3.44 -3.65\*\* \* | -5.68 -6.27\*\*\* \*\*\* |
| R | -1.76 -2.45 | -4.66 -4.54\*\*\* \*\*\* |
| G | -2.68 -3.23\* | -6.30 -6.11\*\*\* \*\*\* |
| PB | -2.08 -3.56 \* | -5.68 -5.71\*\*\* \*\*\* |
| القيم الحرجة Critical Values1%5%10% | -3.788 -4.616-3.012 -3.710-2.646 -3.298 | -3.831 -4.532-3.028 -3.673-2.655 -3.277 |

\*\*\*معنوية عند مستوى 1%،\*\* معنوية عند مستوى5% ، \*معنوية عند مستوى10%.احتسب من قبل الباحثة باستخدام برنامج Eviews 7.

مما يعني ان الانحدارات المقدرة باستخدام هذه السلاسل لن تكون زائفة.

1. بعد اجراء اختبار جذر الوحدة للتحقق من سكون السلاسل الزمنية لمتغيرات البحث،فانه من الضروري اختبار مدى وجود تكامل مشترك(Co-Integration )بين متغيرات النماذج التي تم تقديرها للتأكد من استمرارية السكون المتصاحب على المدى الطويل،لان الكثير من المتغيرات الاقتصادية الكليةحتى وان كانت غير ساكنة، الا ان هناك تأثير متبادل فيما بينها،اي انها تتحرك سوية عبر الزمن،فالتكامل المشترك هو بالحقيقة ثبات النسبة بين قيم متغيرين عبر الزمن حيث تلغي التقلبات في احدهما التقلبات في المتغير الآخر**(128 Brooks, 2008, )،** وقد تم استخدام طريقة انجل –جرانجر(Engel-Granger )(EG ) لاختبار التكامل المشترك والتي تختبر فرض العدمH0 عدم وجود تكامل مشترك ضد الفرض البديلH1 وجود تكامل مشترك ويتم تقدير الصيغتين:

$Y\_{t}=b\_{0}+b\_{1}X\_{t}+μ\_{t}-----1$

 ثم تستخدم قيم البواقي($μ\_{t}$)في معادلة جديدة لاختبار سكونها($\hat{e}\_{t}$)

فاذا كانت ساكنة اي متكاملة من الدرجةI(0)،عندها يكون المتغيران(yt،xt)بينهما تكامل مشترك وتكون المعادلة كالآتي:

$$∆\hat{e}\_{t}=b\_{0}+b\_{1}\hat{e}\_{t-1}+∆\hat{e}\_{t-1}+E\_{t}-----2$$

ثم تقارن (tau)المحسوبة لـ $b\_{1}$ مع القيم الجدولية في جداول (EG)الاحصائية

فاذا كانت (tau)المحسوبة اكبر من الجدولية نقبل البديل بوجود تكامل مشترك.وحيث ان السلاسل الزمنية لمتغيرات البحث قد تغيرت انماط العلاقة بينها بفعل جملة من الظروف السياسية والاقتصادية لذلك كان من الضروري التاكد من طبيعة العلاقة بينها في المدى الطويل.

**جدول (6)اختبار التكامل المشترك**

|  |  |  |
| --- | --- | --- |
| المتغير التابع | المتغير المستقل |  tauالمحسوبة |
| **Gdp/n** | **PB** | **-3.486\*\*** |
| **Nogdp/n** | **PB** | **-3.605\*\*** |
| **G/n** | **PB** | **-2.149** |
| **Gdp/n** | **G** | **-5.752\*\*\*** |
| **Nogdp/n** | **G** | **-3.861\*\*** |
| **G/n** | **G** | **-3.500\*\*** |
| **Gdp/n** | **R** | **-4.534\*\*\*** |
| **Nogdp/n** | **R** | **-3.809\*\*** |
| **G/n** | **R** | **-2.049** |
|  | **القيم الحرجة Critical values** | **1% -3.96****5% -3.37****10% -3.07** |

**احتسبت النتائج من قبل الباحثة باستخدام برنامج Eviews 7.**

 لقد تبين من خلال الجدول (6)ان هناك تكامل مشترك بين متغيرات السياسة المالية وبعض مؤشرات الامن الاقتصادي ،عدا المتغير G/n في علاقته مع صافي الموازنة العامة والايرادات العامة،وهو نتيجة متوقعة للتقلبات الكبيرة في الموازنة العامة والتي ترتبط بمتغير الايرادات اللازمة لتمويل النفقات العامة، اعتمادا على المصدر التمويلي الرئيس (النفط)،والاوضاع الامنية والعسكرية .

**الجزء الرابع: الخاتمة.**

 قد تكون النتائج الكمية مؤيدة لفرضية البحث وتحليل اتجاهات ونمط العلاقة بين السياسة المالية ودورها في تحقيق الامن الاقتصادي، الا ان الوضع العام للموازنة العامة في العراق خلال فترة البحث يبين التفاوت الكبير بين النفقات العامة والايرادات العامة المتأتية اصلا من الريع النفطي المقيد خارجيا بفعل مايحدث من صدمات سعرية وانتاجية في الاقتصاد العالمي،مما يجعل الاقتصاد العراقي الريعي مرهون بتقلبات السوق النفطية وتابع للاقتصاد الخارجي بدون قيود، ادى كل ذلك الى عجز متواصل طيلة السنوات(1990-2002)وفائضا طيلة السنوات(2003-2011)،وحيث ان العلاقة بين العجز في الموازنة العامة ومعدل نمو الناتج المحلي الاجمالي علاقة عكسية لذلك فان السنوات ماقبل 2003 شهدت انخفاضا في الناتج المحلي الاجمالي ومتوسط نصيب الفرد منه.

 ولاتشير حالة الفائض في الموازنة العامة بعد 2003 الى تحسن الاحوال في الاقتصاد العراقي،على الرغم من تغير النظام السياسي وحدوث تغيرات جديدة على المستوى الاقتصادي لاسيما آلية عمل السياستين المالية والنقدية،فقد كانت الموازنةالعامة تنظم بعجز وعند التنفيذ تعيقها بعض الصعوبات ولاتنفق الاموال المخصصة عند انتهاء السنة لتظهر حالة الفائض .

 كل ما يمكن قوله ان الفترة محل البحث شهدت صورة غامضة للاقتصاد العراقي تشوبها تشوهات هيكلية بسبب تقييد المورد المالي الوحيد الذي يعد الضامن الرئيس لاعادة النهوض بالاقتصاد العراقي،كما ان استمرارالسياسة المالية في عدم انتهاج تعددية المصادرالمولدة للعائد المالي ادى الى افتقاد الموازنة العامة الى المرونة في مواجهة التقلبات السعرية النفطية ،وبدلا من ان تكون السياسة المالية مصدرا لتحقيق الامن الاقتصادي وضعت الاقتصاد العراقي تحت طائلة الصدمات الخارجية واختلال الامن الاقتصادي.

**قائمة المصادر.**

اولا :العربية:

1. حامد عبد المجيد دراز،مبادئ المالية العامة،الاسكندرية ،مركز الاسكندرية للكتاب، 1997.
2. سعيد علي حسين القليطي،التخطيط الاستراتيجي لتحقيق الامن الاقتصادي والنهضة المعلوماتية في السعودية،مؤتمر تقنية المعلومات والامن الوطني، الرياض،2007.
3. عبد العزيز فهمي هيكل،موسوعة المصطلحات الاقتصادية والاحصائية،دار النهضة العربية،1988.
4. عبد المطلب عبد الحميد،السياسات الاقتصاديةعلى مستوى الاقتصاد القومي،تحليل كمي، القاهرة،مجموعة النيل العربية،2003.
5. مايكل ابدجمان،الاقتصاد الكلي، النظرية والسياسة، الرياض،دار المريخ للنشر،1999،ترجمة محمد ابراهيم عصفور.
6. محمد اسماعيل علي اسماعيل،الآثار الاجتماعية لانعدام الامن الاقتصادي متاح في :

[Eanweer:sd/Arabic/modules/smatscetion/item?itemi](A).

1. مظهر محمدصالح، فلسفة الموازنةالعامة بين اولوية الاستقرار وبناء التنمية الاقتصادية،نظرة في بعض الاتجاهات المدرسية العراقية المعاصرة،المؤتمر العلمي الثالث للدراسات الاقتصادية، بغداد، بيت الحكمة،2002.
2. نزيه عبد المقصودمحمدمبروك،الفساد الاقتصادي، اسبابه،اشكاله،آثاره،آليات مكافحته،الاسكندرية،دار الفكر الجامعي،2013.
3. يحيى غني النجار،الآثار الاقتصادية للفساد الاقتصادي،مجلة كلية الادارة والاقتصاد ،جامعة بغداد،العدد54،2010.

ثانيا:الاجنبية:

1. Brian Haines-Introduction To Quantitative Economics, London, George Allen & U. Win, 1978.
2. Chris Brooks, Introdutory Econometrics For Finance 2nd Edition, Cambridge University Press, UK, 2008.
3. Clara Delavallede, Public Expenditure in Developing Countries Paris, 2006.
4. Johnson, harry Gordon, On Economic and Society, Chicago, University of Chicago, B ress,1975.
5. H. G. Vatter & J.walker ʻʻReal Public Sector Employment Growth Wagner`s Law & Economic Growth ʼʼ Public Finance, No. 1, 1986.
6. Koutsoyiannis, A- Theory of Econometrics (London; Macmillan Press, LTd,1977)Second Edition.
7. Michael Wood Ford ʻʻ Fiscal Reguriement for Price Stability ʼʼ Working Paper, 2001.
8. Philip, A. Klein, The Management of Market , Oriented Economics A comparative Perspective Wadswor the Publishing Company Belmont California 1973.
9. Parier, D. j. The Econometrices of Statistical Change (North Holland Publishing Company,1979).
10. Robert Eisner , which Budget Deficit ,Some Issuses of Measurement and Their Implication ,the American Economic Review ,Vol.74 , No.2.

***The Role of Fiscal Policy in Ensuring Iraqi Economic Security 1990-2011***

**Prof. Ass. Salam Abdulgalil Al Shamy/Alnahrain university-Iraq**

***Abstract***

 *The providing of basic needs and social protection in any country at minimum level and in all status, represent important side of economic security.*

 *Fiscal policy in the country with wide public sector reflects the pivot tool which insures the economic security.*

 *So, Iraqi economy one of rental economy, depended a lot on oil sector, and use oil revenues in financing the public sector, for this reason fiscal policy faced high level of volatility due to oil revenues change.*

 *Paper attempted analyzed and solve the problem: Ability of Iraqi fiscal policy to insure economic security during 1990-2011.*

 *Researcher used econometric approach for dealing with research s problem, especially chow test for periodical changes. Also paper depended upon many statistical tests for stationary and co- integration.*

 *Main findings: The continuity of rental feature in Iraqi economy motivated the dependency on public sector and its fiscal policy during the research period.*